

افتتاح الدورة الأولى
من السنة التشريعية الإضافية الثانية

ترأس صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني، افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الإضافية الثانية. وبهذه المناسبة ألقى جلالته خطابا تناول فيه عدة قضايا تهم التطورات التي يشهدها العالم خاصة النظام العالمي الجديد ومستقبل السلام في منطقة الشرق الأوسط وقضية الصحراء المغربية والانتخابات التشريعية المقبلة.

نص الخطاب الملكي السامي:

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

حضرات النواب المحترمين.

قبل أن أبتدىء كلمتي أريد أن أقول بتأثر أنني أرى هنا مقعدا فارغا وهو مقعد رفيقنا في الكفاح وصديقنا الحميم السيد عبد الرحيم بوعبيد. وإنا بهذه المناسبة لنرجو له — من صميم الفؤاد — الله سبحانه وتعالى الشفاء العاجل حتى يستأنف عمله بصفة عامة ونشاطه هنا في هذا المجلس الموقر بصفة خاصة.

بسم الله الرحمن الرحيم.

حضرات السادة

سأجعل لخطابي اليوم محورين.

المحور الأول يخص العالم الجديد الذي نعيش أونتهيأ للعيش فيه، والمحور الثاني مخصص قبل كل شيء لقضايانا الوطنية بما فيها القضية الأولى والأساس ألا وهي قضية صحرائنا، والقضية الثانية وهي إقبالنا إن شاء الله في السنة المقبلة على إجراء الانتخابات التشريعية الجديدة.

لا أحد منكم يجهل أن العالم بأسره يتهيأ لبناء نظام جديد لتعايش الجماعات والأمم. وقد لاحظنا هذا المنعطف ولمسناه أثناء زيارتنا إلى الولايات المتحدة وبالأخص حينما قضينا الفترة الثانية من زيارتنا في مدينة نيويورك التي هي كما تعلمون المكان الذي تكون فيه جميع الدول الأعضاء في المنتظم الدولي ممثلة على أعلى مستوى. وهذا النظام الجديد حسبما فهمنا وسمعنا مثلكم هو نظام يرتكز - قبل كل شيء - على المشروعية والشرعية، وعلى البحث بكيفية حثيثة على جميع السبل والوسائل التي من شأنها أن تبني سلما دائمة في جميع أنحاء المعمور.

هذا النظام الجديد مبني كذلك على روح المنافسة والمبادرة وعلى نبذ الفرديات واختيار التجمعات، وعلى الحد من الأسلحة المدمرة، ومبني على الشفافية وعلى عدم تقسيم العالم إلى قسمين الأول بإيديولوجيته والثاني بإيديولوجيته.

إذن، هذا النظام الجديد مبني على تكريم واحترام جميع الآراء وجميع الاتجاهات دون أن يتزعم هذا الاتجاه أو ينتصر هذا الاتجاه بالقوة أو العنف. وبعبارة أوضح، فإن النظام العالمي الجديد مبني على



الإقناع والإقتناع، ومبني كذلك على الحوار و إعطاء التجارب كلها الأساس في أن تكون مبنية على الحرية الفردية والجماعية، و إعطاء جميع التجارب وجميع النوايا الحسنة الفرصة لتظهر وتنبثق إذا كانت قابلة للحياة أو لتظهر وتنمحي إذا لم تكن قابلة لها.

وفي هذا الصدد وفي خضم هذا النظام الجديد، وجدت نفسي كمواطن عربي وكمسؤول مغربي في الموقع الأول أو المرتقب الأول لما هو مبذول لإرجاع السلام إلى منطقة الشرق الأوسط.

وهكذا وجدت في واشنطن كما وجدت في نيويورك عزما أكيدا لا رجعة فيه على السير بمسلسل السلام إلى نهايته، وقد سمعت لا أنا فقط، بل أنتم كذلك، وسمع العالم كله خطاب صديقنا القديم فخامة رئيس الولايات المتحدة الامريكية السيد جورج بوش الذي ألقاه رسميا يوم اقتبالنا، حينما أكد أن السلم يجب أن تنبني في المشرق العربي وفي إطار الخلاف العربي الاسرائيلي على النقط الآتية :

- أولا تطبيق القرارين 242و 338.
- ثانيا إجلاء جميع القوات المحتلة عن البلدان المحتلة.
- وأخيرا الاعتراف للشعب الفلسطيني بحقوقه في أن يكون له وطن.

وقد تبين لي أثناء المحادثات الثنائية التي كانت بينه وبيني رأسا لرأس، وعندما أعطاني التوضيحات والتفسيرات، أن عزمه أكيد على تخطي جميع الصعاب والسير قدما نحو إنجاح المؤتمر. وكانت هناك إشكالية مهمة لم تحل آنذاك ألا وهي موقف البرلمان الفلسطيني في المنفى.

ولم تمر على وجودنا في واشنطن أكثر من 36 ساعة حتى قرر الفلسطينيون بأغلبية ساحقة الإنضمام إلى مؤتمر السلام.

وكان هذا الموقف بالنسبة لجميع أصدقاء السلام عربا كانوا أم غير عرب البشرى الكبيرة التي تجعلنا نفكر أن السلم - إن شاء الله - ستحقق بنسبة تفوق 90في المائة. لماذا أقول بنسبة تفوق 90في المائة؛ لأنني حينما انتقلت إلى نيويورك وبانتداب من رؤساء دول المغرب العربي الذين كانوا - كما تعلمون - قد اجتمعوا أسبوعا قبل ذلك بالدار البيضاء، اجتمعت مع وزراء الخارجية المغاربيين ووزراء خارجية دول المواجهة أي مصر وسوريا والأردن ولبنان وفلسطين. وأعطيت لكل واحد منهم الكلمة وطلبت منهم موقفهم باسمي شخصيا وباسم المغرب العربي الذي كان لي الشرف آنذاك أن أمثله. وهنا أثلج صدري مرة أخرى، ويمكنني أن أقولها علنا ورسميا أنه ليس في أذهان دول المواجهة العربية أي تردد أو أي تحفظ للسير في مسلسل السلام.

وإذا كانت هناك عراقيل أو صعوبات أو حواجز يمكن أن أكون من الشاهدين على أنها لن تأتي من الدول العربية المعنية مباشرة بالأمر، بل ستاتي من الطرف الإسرائيلي - وهذا كما قلت لكم - هو الذي يجعلني مطمئنا ومتفائلا؛ أن العرب - ولله الحمد - سواء كانوا في المواجهة أو في الصف الثاني، أصبحوا جميعا يتكلمون لغة المسؤول ولغة الرجل الذي يلمس الواقع ولغة المواطن العربي الذي يريد أن يتدارك الوقت الذي ضاع والذي يريد أن لا يبقى مشغولا بفتن الحرب وسلبيات الحرب؛ بل يريد أن يطول جسده وأن يقف على رجله وأن يشرئب بشخصيته ويطل بعبقريته على القرن الذي نحن مشرفون عليه.

وأثناء هذه الزيارة لم أتكلف فقط - كما هو منطقي - بالقضايا المغاربية العربية فقط، بل تطرقت كذلك بالطبع إلى مشكلنا الأساس والحيوي ألا وهو قضية الصحراء المغربية. وأثناء المحادثات التي

جـرت بيني وبين الأمين العام السيـد بيريـز ديكويـار بشكل مطول وفي جـو من الصـداقة والصراحـة والشهامة، أقول الشهـامة؛ لأن المذاكرة لم تكن مذاكرة بين عدلين يتبادلان النقطـة بالنقطة، بل كانت مذاكرة في مستوى المسؤولية العالمية الجيوبوليتيكية والإستراتيجية، لسنا في الحقيقة في معالي الأمين العام الموضوعية والاطمئنـان ورباطة الجأش، الشيء الذي جعلنا نطمئن إلى مسيرتـه ونطمئن إلى أنه سيكون منصفا في تطبيق مخطط السلام وإجراء الإستفتاء في صحرائنا المغـربية بكل نزاهة وبكل استقامة. وهذا ما كنت أريد أن أزفه إليكم بكل ثقة واطمئنان.

نعم في هذا العالم الجديد الذي يبني نفسه ويضع كل يوم لا أقول لبنة بل ركيزة لبناء نظامه الجديد بسرعة ولكن بإتقان، على المغرب أن يرى كيف سيحتل مكانته في هذا العالم وما هو مستوى هذه المكانة التي يريد أن يتبوأها وما هي المشاركة التي تستجيب لعبقريته في الماضي والحاضر والتي تكون في مستوى مطامحنا وفي متناولنا.

تعلمـون رعاكمَ اللـه أن الـديمقراطيـة لها عدة تفسيرات. لكن المهم في الـديمقـراطية ليس هـو التفسير أو التعريف بل النتائج. فكم رأينا من ديمقراطيات لم تكن لا أقل ولا أكثر من واجهة مسرحية ليصل البعض باسم الديمقراطية إلى محو الديمقراطية وركوب الوسيلة المضادة لها.

إن الديمقراطية في اعتقادنا وفي ضميرنا هي قبل كـل شيء اقتناع وحوار. اقتناع بأن الرأي الوحيد لا يسعد صاحبه فبالأحـرى أن يسعد غيره. والنقطة الثانية هي الحوار ثم الحوار لا من أجل الحوار، بل للوصول إلى الأهداف المتوخاة.

والنقطة الثـالثة بالنسبـة لنا هي أن التعلق بـالحوار يجب كذلك أن تصاحبـه المرونة التي يجب أن تطبع كل مرحلة من المراحل وكل ميدان من الميادين اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا.

فإذا كان حتى في القـرآن الناسخ والمنسوخ فمن باب أولى وأحـرى أن يكون في سير البشر الناسخ والمنسوخ. فالذي كان ثابتا البارحة يمكن أن يصبح مشكوكا فيه اليوم وما كان يظهر صعب المنال اليوم سيصبح في متنـاول اليد غـدا. فما يطبق على الاقتصاد بكيفيـة عامـة أو على الصناعـة أو الفلاحـة أو الضرائب أو معاملة البشر بعضهم لبعض يجب أن يخضع لقـاعدة الناسخ والمنسوخ ولقـاعدة المصالح العليا ولقاعدة تفضيل الأحسن على الحسن إذا كان ذلك ممكنا.

يتعين إذن أن نـواجه السنـة المقبلـة إن شاء اللـه والانتخابـات المقبلـة بهذه الروح المتمثلـة في أن الديمقراطيـة ليست وحيا يوحى على فرد واحد، ذلك أن الـرسالة انتهت بانتهاء رسـالة النبي صلى الله عليه وسلم، فلا يمكن لأي مـواطن في أي بلد كان بما في ذلك المغرب سواء كـان هذا المواطن في القمة أو في القاعدة أن يعتقد بأنه ينفرد بالحقيقة أو أن الديمقـراطية حكر عليه أو أنه هو الوحيد الذي يتلقى الوحي مباشرة أو بكيفية غير مباشرة. بل علينا جميعا - من باب الإجتهاد - إذا كانت لنا مفاهيم وأهداف للوصول إليها أن نقيس بالحوار هذا المفهـوم بهذا المفهوم وبـالحوار أن نقتنع بما هو الهدف الأسبق بالنسبة للهدف السابق.

فينبغي دائما وأبدا الرجـوع إلى ما كنا بصدده كما يقول العلماء. فإذا نحن راجعنـا نفسنا دائما وأبدا للتقليل من أنـانيتنا وراجعنا نفسنـا بشيء من التواضع علما منـا أنه ليس فينـا في مغربنـا كله رجل أوتي الحكمـة من أولها إلى آخرهـا، وإذا نحن تحلينـا بالصبر والتـواضع الفكـري للاستماع إلى حجـة الغير وإقناع الاخـر بحجته ولكن الحجة بـالحجة لا الضغط بـالضغط، لي اليقين أننا في السنة المقبلـة وعند

انتخاب المجلس المقبل سنكون قد وضعنا لا أقول اللبنات بل الركائز التي بها سنبني نحن كذلك قبة مجتمعنا في هذا العالم الجديد الذي يريد خلق نظام جديد مبني على الحرية الفردية والجماعية.

الغريب أن الكثيرين في المغرب وخارج المغرب يستغربون لوجود ثغرات أو ما يعتقدون أنه ثغرات فيما يسمى بحقوق الانسان. والواقع أنه ليست هناك أية ثغرة في حقوق الانسان في المغرب.

وهنا أفسر قولي وهذا ليس ادعاء. فقوانيننا كلها سواء الجنائية أو المدنية ليس فيها ما هو مخالف ومعارض لحقوق الانسان.

أولا، إن التطبيق هو الذي كان يظهر أن المغرب لا يحترم حقوق الانسان ولا يعيرها أي اهتمام.

وثانيا، لا تنسى أن موضة حقوق الانسان لم تظهر إلى الوجود إلا منذ بضع سنوات. وقد أبرزتها آنذاك السياسة الأمريكية في عهد الرئيس كارتر لا تعلقا بحقوق الانسان ولكن لإحراج الاتحاد السوفياتي.

فعلينا أن نكون واثقين من أنفسنا معتزين بقوانيننا. فقوانيننا التي وضعت سنة 1958 في عهد والدنا - رحمة الله عليه - والتي تتمثل في قوانين الحريات العامة سواء فيما يخص حرية التجمع أو تكوين الجمعيات والاحزاب والنقابات أو فيما يخص حرية الصحافة ليس فيها قانونيا - لا أقول عمليا - ما يجعلنا نخجل منه إذ نحن سافرنا أو عشنا في مجتمع غير المجتمع المغربي. فلسنا مستعدين لتلقي دروس في هذا الباب ولكن مستعدين لأن نساير روح العصر ولأن نوسع مفاهيمنا بالنسبة لحقوق الانسان. غير أني لا أظن أن هناك مغربيا عليه أن يخجل إذا ذكر لفظ حقوق الانسان.

وها أنتم سوف ترون عما قريب إن شاء الله أن المغرب سيصبح مضرب المثل في تطبيق حقوق الإنسان وفي الاهتمام بحقوق الإنسان، ولو لم نكن متشبثين بحقوق الإنسان لما كنا شعب أحرار. ولو لم نكن شعب أحرار لما حاربنا الاستعمار، ولو لم نحارب الاستعمار لما كنا في تاريخ الاستعمار الدولة التي عرفت أقصر فترة استعمار أي أقل من خمسين سنة. فلهذا علينا - حضرات السادة - أن نستقبل السنة المقبلة وأهدافنا هي الآتية:

- استرجاع صحرائنا بكيفية نهائية لا جدال فيها بإجراء استفتاء تأكيدي للحجج المغربية القانونية والتاريخية.

وبهذه المناسبة أريد أن أؤكد هنا ما قلته مرارا وتكرارا ولكن أؤكده هنا في هذه المناسبة التي يتكلم فيها ملك المغرب وممثل الشعب المغربي باسمي وباسمكم أؤكد. لازال الوطن غفورا رحيما. وأود أن أؤكد كذلك أنني لا أريد عندما ينتهي الإستفتاء أن يكون هناك غالب أو مغلوب. بل أريد مجتمعا مغربيا صحراويا التحق بأجمعه ورمته ببلده الأصلي.

وحينما ألتزم باسمي وباسم المغرب الممثل هنا أقول وأعتقد أن هذا الالتزام سيحترم وأرجو الله أن يكون موضوع اهتمام الذين هو موجه إليهم. إن علينا أن نستقبل هذه السنة وهدفنا هو استرجاع الصحراء.

علينا في المناقشات التي ستجري خلال هذه السنة بين الجهازين التشريعي والتنفيذي ألا نعتقد أن المسؤولية انتهت لأن الانتخابات الجديدة وشيكة، بل إن كل قرار اتخذ من طرف الحكومة وصوت عليه البرلمان أو رفضه لا ينتهي مفعوله بانتهاء هذا البرلمان. بل عليكم أن تعلموا جميعا برلمانا وحكومة أن ما ستقررونه هذه السنة - رغم أن البعض فيكم لن يوجد أكتوبر المقبل - سيكون ملزما للمغرب. لذا



يجب عليكم أن تتحلوا بـروح النزاهة وروح الانسـان الذي يقول إن المهـم هو أنني ولو كـانت حظوظي للرجوع هنا ليست كبيرة قد أضفت في آخر حياتي النيابية عملا إيجابيا إلى أعمالي الأخرى علما مني أن كل قرار صدر عن البرلمان سوف يلزم المغرب طيلة سنين وسنين.

علينا في تنظيم حيـاتنا عند النظـر في اقتصادنا وتجارتنا الخارجيـة وتكاليفنا الاجتماعيـة وتنظيماتنا الادارية وتطوير منافساتنا وقدرتنا على المنافسة، أن نأخذ بعين الاعتبار أن العالم الجديد قرر أن يضاعف سرعته.

فعلينا أن نكون متمتعين باللياقة البدنية والفكريـة والسياسية لنخوض معركة السباق ولنكون على الأقل في الـوسط إذا لم نكن في مقـدمـة المتسـابقين. وعلينـا أخيرا أن نتجنب مـا من شأنـه أن يفتت الصفوف ويضعف القوى نظرا لما ينتظرنا من تجنيد من الآن وإلى منتصف شهر يناير المقبل.

إن لنا جميع الحظـوظ لربح رهان الإستفتاء. وهـذا ليس مجرد شعور بل يقينا كـذلك، ولكن هذا اليقين حتى يمكنه أن يكـون يقينا يتجاوز شخصنـا ينبغي أن يظهر على ملامحنـا. ويجب علينا أن نترك الاكتئاب. فحيـاتنا السياسيـة أصبحت كئيبة جدا. علينا أن نبتسم شيئـا ما. فالنبي صلى اللـه عليه وسلم كان يوصي بالبشاشة وكان صلى الله عليه وسلم يحب الفال الحسن ويحض عليه.

فعلينا إذن أن نعكـس في وجوهنا وهيـأتنا وهندامنـا ما في قلـوبنا من يقين وإيمان وانتظـار محقق لنصر محقق.

(وقل ربي أدخلنـا مدخل صـدق وأخرجنا مخرج صـدق واجعل لنا مـن لدنك سلطـانا نصيرا).
(وقل جاء الحق وزهق الباطل إن الباطل كان زهوقا) صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله.

2 ربيع الثاني 1412هـ ـ 11 أكتوبر 1991م